الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
1 March 2001
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد علائي (نائب الرئيس) .....(جمهورية إيران الإسلامية)

ثم السيدة غيتتز - جوزيف (الرئيسة) ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال:المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-67382 (A)
0067382

نظرا لغياب السيدة غيتز - جوزيف (ترينيداد وتوباغو)، تولى السيد علائي (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/55/119، A/55/156، و A/55/162- S/2000/715، و A/55/257-S/2000/766، و A/C.3/55/L.3، و L.4، و L.5)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/55/68-S/2000/377، و A/55/126، و A/55/133-S/2000/682، و A/55/257- S/2000/766، و A/55/260-S/2000/108، و A/55/326- S/2000/834، و A/55/375)

١ - **السيدة زغبيه** (الجماهيرية العربية الليبية): قالت إن ظاهرة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها بصورة غير مشروعة تعد أحد أشد الجرائم خطورة على المجتمعات. لذلك يلزم مشاركة المجتمع الدولي للقضاء على هذه الآفة. وأضافت قائلة إن وفدها شارك بفعالية في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، وهو يعيد تأكيد التزامه بما جاء في الإعلان السياسي (القرار د إ - ٢/٢٠) الذي اعتمد في تلك المناسبة. وذكرت أن بلدها عضو في لجنة المخدرات وأن وفدها استقبل في آذار/مارس ١٩٩٩ وفدا من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وأنه أحد المؤيدين لمشروع القرار المتعلق بالتعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/C.3/55/L.10).

٢ - ومضت قائلة إن ليبيا لا تنتج المخدرات، إلا أن موقعها الجغرافي جعلها منطقة عبور إلى أماكن أخرى في العالم، الأمر الذي جعلها تجند كافة الوسائل القانونية والإدارية والأمنية اللازمة لحماية أمن المجتمع الليبي من هذه الآفة. وقد اعتمدت ليبيا سياسة وطنية ترتكز على تجريم الاتجار بالمخدرات وتجريم تعاطيها. وتفرض أقصى العقوبات على تجار المخدرات، من السجن المؤبد إلى الإعدام، لأن الاتجار بالمخدرات يعتبر محاولة لقتل أرواح بريئة عن سبق تعمد وإصرار. وعلاوة على ذلك، يتم بالتعاون مع مختلف المنظمات والجمعيات الأهلية، الاضطلاع بحملات توعية من خلال وسائل الإعلام، موجهة إلى فئة الشباب. وذكرت أن حكومتها تدعم تماما العمل الدولي الذي يستهدف خفض الطلب على المخدرات من خلال برامج إعادة التأهيل والإندماج في المجتمع لمدمني المخدرات واتخاذ تدابير وقائية. وأكدت في هذا الشأن أهمية دور وسائط الإعلام والتربية والتعليم لزيادة الوعي بمضار المخدرات وما تشكله من تهديد للصحة البدنية والعقلية لصغار السن. وقالت إن بلدها يتعاون مع بلدان البحر المتوسط والدول العربية والأفريقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأبرم اتفاقات تعاون على النطاق الإقليمي لمحاربة هذه الظاهرة الدولية الخطيرة. كما يدعم الجهود الرامية إلى تكثيف التعاون الدولي لخفض الطلب على المخدرات والقضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة عن طريق التنمية البديلة وتشديد الرقابة على المواد الكيماوية المستخدمة في صناعة المخدرات. وشددت على ضرورة أن تتم هذه الجهود التعاونية بما يتفق والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وركزت أيضا على أهمية التبادل السريع للمعلومات لرصد ومتابعة جرائم المخدرات، خاصة فيما يتعلق بغسل الأموال. وتشمل التدابير الأخرى التي يتعين اتخاذها سن تشريعات في هذا المجال، ومصادرة جميع الممتلكات غير المشروعة وغير القانونية،

والتقيد الصارم بأحكام الصكوك الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

٣ - **السيد غارتي** (نيبال):قال إن مشاكل الجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع الحديث وترتبط بجميع أنواع الجرائم، مثل الإرهاب الدولي، الذي يتجاوز حدود الولايات الوطنية. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة ودؤوبة للتصدي لتلك المشاكل.

٤ - ومضى قائلا إن نيبال تحترم تماما الالتزامات الواردة في إعلان فيينا، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بتخفيض النشاط الإجرامي، وزيادة كفاءة وفعالية إنفاذ القانون وإقامة العدالة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشجيع التحلي بأعلى مستويات النزاهة والإنسانية والسلوك المهني. وقال إن وفده يرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومشاريع البروتوكولات الثلاثة الملحقة بها والمتعلقة بمكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والاتجار بالنساء والأطفال، وتهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة، ويعرب عن أمله في أن ينجز العمل المتعلق بالبروتوكولات في الدورة الحادية عشرة للجنة المخصصة. كما يرحب بتوصيات اللجنة المخصصة المتعلقة بوضع صك دولي لمكافحة الفساد، بالنظر إلى تزايد الفساد الناشئ عن عدد من العوامل، بما في ذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للعولمة.

٥ - وفيما يتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات، قال إن وفده يؤيد تماما الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، الذي أعربت فيه الدول الأعضاء عن بالغ قلقها إزاء الصلات بين إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وضلوع الجماعات الإرهابية والمجرمين والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعن تصميمها على تعزيز تعاونها من أجل التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة، والتزامها بتخفيض الطلب على المخدرات في خلال عقد من الزمن. وقال إن وفده يود أن يعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لما يقدمه من تدريب وتعاون تقني إلى الموظفين القضائيين وموظفي الادعاء وإنفاذ القانون في الدول الأعضاء ويشجعه على زيادة تكثيف برنامج مساعداته القانونية والتقنية.

٦ - واستطرد قائلا إن نيبال لا تنتج المخدرات، وليست من البلدان المستهلكة الرئيسية للمخدرات. إلا أنها بسبب قربها من الهلال الذهبي والمثلث الذهبي، وهما مصدر جزء كبير من إمدادات الهيروين في العالم، فإنها ليست منيعة ضد المشاكل المتصلة بالمخدرات. وبالرغم من أن عدد من يتعاطون المخدرات في نيبال منخفض، فإن استمرار الاتجار بالمخدرات يمكن أن يضر ضررا بلغيا بالنسيج الاجتماعي للبلد. وأضاف أن نيبال بوصفها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، مصممة على التصدي لتلك المشكلة، وقامت بصياغة سياسة وطنية لمراقبة المخدرات ووضع استراتيجية وطنية لخفض الطلب عليها وسنت قانونا لمراقبة المخدرات وفقا لاتفاقيتي الأمم المتحدة لعامي ١٩٦١ و ١٩٨٨. كما عززت نظامها القضائي والقانوني بتحسين إمكانية تصديها لمشاكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وشجعت المنظمات غير الحكومية على زيادة الوعي العام وعلاج ضحايا إساءة استعمال المخدرات وإعادة تأهيلهم.

٧ - واسترسل قائلا إنه بغية تخفيض الطلب على المخدرات، يلزم توفير فرص عمل للشباب، وتثقيفهم بشأن الآثار السلبية للمخدرات، وتهيئة الظروف في البيت وفي المدرسة التي تمكن الشباب من النمو دون صرف أذهانهم. كما ينبغي تقديم المساعدة إلى المدمنين عن طريق برامج

العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي. ولخفض المعروض من المخدرات، يجب توفير برامج لزراعة محاصيل بديلة مجزية اقتصاديا وفرص عمل بديلة لفقراء المزارعين كما يجب اتخاذ تدابير صارمة لتقديم مصنعي المخدرات وموردیها وتجارها إلى العدالة وفرض عقوبة رادعة. وبغية التصدي لمشكلة لا تعرف أي حدود، ما برحت نيبال أيضا تتعاون مع الأعضاء الآخرين في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي اعتمدت في عام ١٩٩٠ اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية، وبعثت بذلك روح التعاون والتنسيق في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وإنتاجها في جنوب آسيا. وأنهى كلمته بقوله إن وفده يود، في السنة الختامية من عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، ١٩٩١-٢٠٠٠، أن يحث جميع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون المتبادل من أجل التصدي للوضع المدمر الناشئ عن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها.

٨ - **السيد نوانثاسينغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه بالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز منذ الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة في التصدي لمشكلة المخدرات، ما زالت المخدرات تشكل خطرا كبيرا على جميع المجتمعات في العالم بأسره. وذكر أن بلده أضير على نحو خطير من جراء إنتاج المخدرات واستهلاكها. ومما يساعد على استمرار إنتاج الأفيون أن أهالي المناطق الجبلية لا تتوفر لهم الفرص للتخلي عن أساليبهم التقليدية في الزراعة أو محاصيل بديلة يزرعونها. فالجوع والفقر ما زالا يمثلان مشكلة خطيرة في مناطق إنتاج الأفيون والقوى العاملة ما زالت ضعيفة للغاية بسبب إدمان الكثير من الرجال. لذلك فإن وفده يعتقد بأنه يمكن القضاء على زراعة الأفيون، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بحلقة الفقر في الريف، بإنشاء برامج لكفالة الأمن الغذائي، وتحسين فرص توليد الدخل وتطوير البنية الأساسية المادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، فقد أظهر نجاح تنفيذ مختلف المشاريع في إطار هذه البرامج أن السكان المحليين يريدون المشاركة في التنمية التي توفر بدائل لزراعة الأفيون، وتحسن إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية والرعاية الصحية، وتخفيض الاعتماد على الأفيون كعقار شاف من الألم.

٩ - وفيما يتعلق بمشكلة الطلب على المخدرات، قال إن ٥٠ في المائة من الأفيون الذي يتم حصاده في البلد هو للاستهلاك المحلي وهناك أيضا استهلاك كبير من المنشطات الأمفيتامينية. وفي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ تم تدمير مصنعين سريين لتكرير الأمفيتامين على حدود مقاطعة بو خيو. ومع ذلك، ما زالت لاو تستخدم كبلد عبور بواسطة تجار المنشطات الأمفيتامينية، ويتعرض السكان المحليون، وبخاصة المراهقون، لأضرار بالغة من جراء استعمال هذه المخدرات. وقد ثبت أن مكافحة المخدرات على صعيد المجتمع المحلي هي أنجع طريقة للتصدي للمشكلة. ويقوم المدمنون وأسرهم بتهيئة أنفسهم سويا ورعاية بعضهم بعضا خلال مرحلتي علاج الإدمان وإعادة التأهيل، بمساعدة مراكز علاج الإدمان بالأحياء والمقاطعات. وبغية التصدي لمشكلة المخدرات بصورة فعالة، وقعت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩٩ اتفاقا تاريخيا لإنهاء زراعة الأفيون والطلب عليه في لاو بحلول عام ٢٠٠٦. وسيتم تعزيز وحدات مكافحة المخدرات، ونقاط التفتيش التابعة لها، العاملة في ١٧ مقاطعة ومنطقة خاصة واحدة في البلد، ورفع كفاءتها لكي يمكنها مواجهة التحديات الجديدة. كما سيتم وضع برامج إنمائية جديدة لمناطق زراعة الأفيون التابعة لعشر مقاطعات شمالية في البلد. وقد زاد الطلب على المنشطات الأمفيتامينية زيادة سريعة في المناطق الريفية، لذلك يلزم بإلحاح وضع استراتيجية لتخفيض الطلب، تتضمن تدابير وقائية وعلاجية، ومعالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم.

وسيتم التوسع في مراكز العلاج بالتوازي مع التوسع في نظم ومؤسسات الدعم.

١٠ - واستطرد قائلا إنه لا يمكن التصدي لمشاكل المخدرات على النطاق العالمي إلا عن طريق بذل جهود مشتركة على صعيد المجتمع العالمي. واختتم كلمته بقوله إن حكومة لاو لديها الإرادة السياسية القوية والآليات التي تمكنها من التعاون مع البرنامج والهيئات الأخرى من أجل الوفاء بالهدف الذي حددته الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة فيما يتعلق بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية.

١١ - **السيد كوليف** (أذربيجان): تكلم أيضا باسم أوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ترتبط ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة والفساد، وتشكل تهديدا للديمقراطية والتنمية الاقتصادية في المجتمع الدولي بأسره. ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة التي تتفاقم خطورتها إلا عن طريق الإرادة السياسية القوية والتعاون الدولي والإقليمي. وفي الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، جرى تحليل المنجزات التي تمت في ميدان التصدي لأنشطة الاتجار بالمخدرات وأنشئ إطار شامل لتعزيز التعاون الدولي ووضع خطط وطنية لمكافحة المخدرات. وفي إعلان مؤتمر قمة الألفية (A/RES/55/2)، تعهدت الدول الأعضاء بمضاعفة جهودها للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وقد تحققت بعض النتائج الإيجابية على الصعيدين الوطني والدولي. ووضعت حكومات جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان وجمهورية مولدوفا استراتيجيات وطنية لخفض إمدادات المخدرات واستهلاكها. ويجري تعديل قوانينها الجنائية الوطنية لفرض عقوبات أكثر صرامة على جرائم المخدرات. وبالرغم من هذه الجهود، ما زالت هناك الكثير من المشاكل الحادة. ونسبة كبيرة من المخدرات والمؤثرات العقلية التي تُتداول بصورة غير قانونية تُستورد إلى داخل دولها. ويستخدم تجار المخدرات على نطاق واسع الطريق عبر وسط آسيا والقوقاز وأوروبا الشرقية مستغلين استمرار الصراعات في بعض المناطق. فمناطق الصراع توفر أجواء مواتية لزراعة المخدرات وشحنها، حيث أنها تخرج عن نطاق نظم المراقبة الوطنية والدولية وسيادة القانون. وقال إن حجم الاتجار غير المشروع بالمخدرات في وسط آسيا هو مسألة تدعو إلى القلق. وتسعى الجماعات الإجرامية عبر الوطنية باستمرار إلى فتح قنوات عملية لنقل المخدرات عبر المنطقة.

١٢ - ومضى قائلا إن أحد العوامل الأخرى التي تؤدي إلى تفاقم المشكلة في المنطقة هي الحالة المتعسرة التي توجد فيها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وما يتصل بها من مشاكل ذات صبغة اجتماعية واقتصادية، وهو ما يعني أنها تحتاج إلى دعم نشط وجهد جماعي من جانب المجتمع الدولي في التصدي لمشكلة الاتجار بالمخدرات. ومع ذلك، ينبغي التشديد على ضرورة أن يكون أي إجراء يتخذ في ذلك الصدد متفقا تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من جهوده للتصدي لأنشطة الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والجريمة المنظمة في المنطقة. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيبه الخاص بالمؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بتعزيز الأمن والاستقرار في وسط آسيا، الذي يتخذ نهجا متكاملا تجاه التصدي للمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب، المزمع عقده في طشقند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والذي ينظمه مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحكومة أوزبكستان.

١٣ - ومضى قائلا إنه لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، يلزم التصدي لكل من العرض والطلب، فضلا عن الجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والفساد، والإرهاب.

ولتحقيق ذلك، ينبغي دعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات التي ترمي إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات ابتكارية، وتوسيع قاعدة التشريعات الدولية ذات الصلة، والمساعدة على زراعة محاصيل بديلة. وينبغي مواصلة برامج تقديم المساعدة إلى الحكومات لتنفيذ المعاهدات الدولية بشأن مكافحة المخدرات، وكذلك البرامج المشتركة بين الوكالات المنفذة بالاشتراك مع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومن أجل خفض تعاطي المخدرات، حيث أنها تتسم بالفعالية وحسن التوقيت. وذكر أن من الأنباء الجديرة بالترحيب أن البرنامج يتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث أن من شأن تطبيق ذلك البرنامج الأخير في دول المنطقة أن يمثل إسهاما كبيرا من جانب المجتمع الدولي في العمل المتعلق بخفض الطلب على المخدرات ومشكلة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المرتبطة به. كما يلزم تعزيز مبادرة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات التي تدعو إلى إنشاء شبكة عالمية للشباب تستهدف تيسير التدريب المهني للشباب وإيجاد وسائل فعالة لمنع إساءة استعمال المخدرات بين صفوفهم. وتتطلب جميع هذه البرامج تعاونا وثيقا بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وشركائه على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية. واختتم كلمته بأن أعرب عن امتنانه للبرنامج، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدول المانحة، على ما تقدمه من مساعدة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، على أمل أن تستمر المساعدة لكي يتسنى مواصلة التعاون مع جميع المنظمات الدولية والدول المهتمة.

١٤ - **السيد فاديفارد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مشكلة إساءة استعمال المخدرات والجرائم المتصلة بها ما زالت تشكل خطرا على جميع المجتمعات وعلى المجتمع الدولي ككل. وتعني الصبغة عبر الوطنية للمنظمات الإجرامية العاملة في ميدان المخدرات أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتغلب على تلك المشكلة. لذلك يلزم تعزيز وزيادة التعاون بين جميع الدول، لكي يمكن التصدي بصورة جماعية للخطر باتخاذ تدابير لمكافحة غسل الأموال والإرهاب والاتجار بالأسلحة والفساد. وقال إن وفده يرى أنه ينبغي للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يعد استراتيجية متوازنة ومنسقة. وأثنى على العمل الذي أضطلع به بالرغم من محدودية الموارد.

١٥ - ومضى قائلا إن أحد المشاكل الأساسية في الحرب الدولية لمكافحة المخدرات هو أنه بالرغم من هدف القضاء على الزراعات غير المشروعة، الذي أعلن في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، فإن تقرير الأمين العام (A/55/126) وإحصاءات البرنامج تشير إلى أن هذه الزراعة مستمرة في بعض أنحاء العالم، ولا سيما في أفغانستان، التي يوجد بها عدد كبير من المختبرات المنتجة للهيروين والمورفين، حيث أصبحت أحد أهم البلدان المنتجة للهيروين في العالم. وذكر أن أن أفغانستان هي أكبر منتج للأفيون غير القانوني في العالم، حيث يشكل إنتاجها ٧٥ في المائة من إنتاج العالم في عام ١٩٩٩. ومن هنا تتضح الأهمية البالغة للقضاء على جميع تلك الزراعات في أفغانستان لوضع حد لآثارها المدمرة، في جميع نواحي الحياة، لا بالنسبة لشعب إيران والبلدان الأخرى في جنوب شرق آسيا فحسب، بل أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. وأضاف أن حل مشكلة زراعة المخدرات في أفغانستان تقتضي اعتماد نهج متوازن ومتعدد الأوجه. والتعاون الدولي والإقليمي يعد عاملا حيويا في إنشاء منطقة أمنية حول أفغانستان ووضع حد لانتقال المخدرات من جنوب شرق آسيا. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات متضافرة

للحيلولة دون مواصلة زيادة إنتاج المخدرات في أفغانستان وتشجيع برامج التنمية.

١٦ - واستطرد قائلا إن محاربة الاتجار بالمخدرات على طول الحدود مع إيران هي بمثابة حرب حيث يلزم القيام بعمليات عسكرية ضد القوافل والمهربين المسلحين بالأسلحة الحديثة. ووفقا للسلطات المركزية لمكافحة المخدرات في إيران، نفذت القوات الإيرانية في عام ١٩٩٩ ما مجموعه ١ ٤٤٥ عملية، ضبط فيها ٢٥٣ طنا من المخدرات، تشمل ٦ أطنان من الهيروين و ٢٢,٧ طنا من المورفين. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ضبطت إيران كميات من الهيروين والمورفين والأفيون تتجاوز ما ضبط في أي بلد آخر؛ وفي حالة المورفين والأفيون، تجاوزت الكميات التي ضبطتها إيران الكميات التي ضبطتها جميع البلدان الأخرى مجتمعة. وفيما يتعلق بالمستحضرات الأفيونية وحدها، ضبطت إيران نحو ٤٩ طنا من الهيروين في عام ١٩٩٩، مقابل كمية يبلغ مجموعها ٧ أطنان ضبطتها جميع بلدان أوروبا الغربية مجتمعة. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٠، ضبطت السلطات الإيرانية ٨٣٨ ٢ كيلوغراما من الهيروين، و٤٥٥ ٩ كيلوغراما من المورفين، و ٦٧٣ ٩٠ كيلوغراما من الأفيون، و ٠٤٤ ١٣ كيلوغراما من الحشيش، و ٤٦٦ كيلوغراما من المخدرات الأخرى، بمجموع قدره ٤٧٦ ١١٦ كيلوغراما. وخلال الفترة ذاتها، مات ٦١ من موظفي مكافحة المخدرات في مصادمات مسلحة مع تجار المخدرات. وبلغ مجموع عدد أعضاء قوات الأمن الإيرانية الذين قتلوا في عمليات ضد المهربين ١٩٣ فردا في عام ١٩٩٩ و ٨٩٥ ٢ فردا في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩. وهذا هو الثمن الذي تعين على إيران أن تدفعه مقابل تصميمها على مكافحة المخدرات غير المشروعة، أما التكاليف غير المباشرة فيتعذر تحديدها كميا، ولكنها لن تنكص عن أداء تلك المهمة العسيرة.

١٧ - واسترسل قائلا إن مشكلة المخدرات غير المشروعة في أفغانستان قد اضطرت حكومته إلى ترويج مبادرات رئيسية في هذا الشأن. إلا أن هذه الجهود لا تكفي للقضاء على مشكلة المخدرات في إيران أو على تدفق المخدرات من أفغانستان، ويلزم أن يكون هناك دعم وتعاون كاملان من جميع بلدان المنطقة ومساعدة من المجتمع الدولي. وقال إنه قد سره أن الفريق غير الرسمي ''٦+٢'' اعتمد في أيلول/سبتمبر خطة عمل إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في أفغانستان، وتعزيز نظم العدالة الجنائية، وبناء قدرات خدمات إنفاذ القانون في البلدان المجاورة، وتعزيز التعاون بين قوات الشرطة في المنطقة، وتحسين التعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة، وتشجيع زراعة محاصيل بديلة في أفغانستان، وتحسين الجهود الرامية إلى خفض الطلب على المخدرات. ويلزم أن يقدم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مساعدات لضمان دعم المجتمع الدولي لتنفيذ خطة العمل الإقليمية. وذكر أن إيران، بوصفها عضوا في الفريق المذكور، تؤيد تماما الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنسق الفريق من أجل تحقيق تلك الغاية.

١٨ - وأضاف قائلا إن مما يؤسف له أنه مع قرب انتهاء العقد المكرس للجهود الدولية لمكافحة المخدرات غير المشروعة، يتزايد استعمال هذه المخدرات في الأغراض غير الطبية بل ويجري الإعلان عنها على شبكة الإنترنت وفي غيرها من وسائط الاتصال، ولا سيما في أوروبا. وهذا يتعارض مع روح جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات، وبخاصة المادة ٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، والمادة ١٠ (٢) من الاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. وقال إن الأثر الواضح لانتشار إساءة استعمال المخدرات، فضلا عن الاتجار بها، على الشباب هو

أيضا من الأمور التي تدعو إلى القلق. ويجب على البلدان الرئيسية المستهلكة للمخدرات غير المشروعة أن تتحمل مسؤولياتها والتزاماتها الدولية وأن تسعى إلى خفض الطلب على المخدرات في بلدانها لكي يمكن التصدي لمشكلة المخدرات وما يرتبط بها من مشاكل الإنتاج والاتجار والاستهلاك بصورة غير مشروعة.

١٩ - **السيد عيسى** (لبنان): قال إن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات زار لبنان في أواخر عام ١٩٩٩، حيث أتيحت له فرصة التحقق من أن زراعة المخدرات التي انتشرت خلال فترة الحرب ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٩ قد انتهت تماما في بعض المناطق اللبنانية، وذلك قبل الموعد الذي حدده البرنامج وهو ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨. ووفقا لقرار لجنة المخدرات ٤٢/٤، فإن مصلحة مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية اللبنانية توافي اللجنة بالبيانات والأجوبة على الأسئلة التي توجه إليها.

٢٠ - ومضى قائلا إن الزراعات غير القانونية قد استؤصلت بالكامل في لبنان. ولكن ما زال لبنان يتطلع إلى المزيد من الدعم لمساعدته على إيجاد زراعات أو نشاطات مهنية بديلة للفلاحين التي كانت زراعة المخدرات هي باب رزقهم الوحيد. وقال إن المساعدات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات دون المستوى المطلوب، وينبغي أن تساهم الدول بتقديم مبالغ أكبر لإيجاد زراعات بديلة، ولا سيما في المناطق الجبلية التي يلزم فيها إقامة سدود وبحيرات اصطناعية لإنشاء نظام للري.

٢١ - واستطرد قائلا إن معرفة السبب سواء لزراعة المواد المخدرة أو لاستهلاكها من شأنها أن تسهم في القضاء على المشكلة، وحكومته مصممة على التصدي للمشكلة اتساقا مع نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. ووفقا للفقرة ١٨ من الإعلان السياسي الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة (القرار دإ - ٢/٢٠، المرفق)، يجب على الدول الأعضاء وضع نهج شامل، وفقا لخطة العمل بشأن التعاون الدولي وبشأن التنمية البديلة، للقضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة. وأكد أن حكومته، إدراكا منها للآثار البيئية التي تنجم عن مشكلة المخدرات، أنشأت آليات للتعاون بين وزارات الزراعة والداخلية والصحة.

٢٢ - واسترسل قائلا إن لبنان أصدر قانونا لمكافحة استهلاك المخدرات، حرص فيه على مصلحة المدمن بحيث يتيح أمامه إمكانية العلاج وإعادة التأهيل وإعفائه من العقوبة بشرط أن يبادر هو أو المسؤول عنه إلى طلب العلاج.

٢٣ - وفيما يتعلق بالمواد التي يتم استيرادها للاستعمال الطبي، قال إن السلطات المختصة هي وزارتا الداخلية والصحة بعد أن كانت سابقا وزارة الاقتصاد والتجارة. ووضعت إجراءات صارمة لاستيراد المواد للأغراض الطبية، وكذلك المواد الممكن استعمالها كسلائف، لتجنب سوء استعمالها.

٢٤ - ومضى قائلا إن لبنان يطبق النظام الاقتصادي الحر المعتمد كليا على المبادرة الفردية. لذلك فإن تشريعاته تنص على السرية المصرفية التي تؤمن للفرد عدم اطلاع الغير على حساباته ونشاطاته الاقتصادية ووضعه المالي، مما يبعد عنه المنافسة غير المشروعة. ومع ذلك، وضع استثناء فيما يتعلق بتبييض الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات، واتفقت وزارة المال والإدارات المالية المختصة، وجمعية المصارف اللبنانية على اتخاذ تدابير لمنع عمليات تبييض الأموال. وأكد على أنه لا توجد في لبنان أي عمليات لتبييض الأموال لأن الأحكام التي يطبقها مصرف لبنان جعلت ذلك أمرا مستحيلا. وأضاف أن جهود لبنان لمكافحة الاتجار بالمخدرات أو استهلاكها، ناهيك عن تبييض الأموال الناتجة عنها، تتم

بتعاون كامل مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٢٥ - واختتم كلمته بقوله إن آفة المخدرات تهدد أساس المجتمع البشري ذاته وتعرض حياة الإنسان، وبخاصة الشباب، للخطر. كما تعرض تطوره الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والثقافي للخطر الأكيد، ومن هنا جاء حرص لبنان على التعاون مع جميع المعنيين في مكافحة هذه الآفة القاتلة.

٢٦ - تولت السيدة غيتز - جوزيف (ترينيداد وتوباغو)، الرئيسة، رئاسة الجلسة.

٢٧ - **السيد ديمورا** (البرازيل): قال إن المجتمع الدولي يواجه ما يمكن تسميته بعولمة الجريمة، وهي أثر جانبي مؤسف لنمو الأسواق وللزيادة غير المسبوقة في التجارة الدولية وثورة الاتصالات. وفي ظل ظروف العالم هذه، اكتسبت الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية بعدا جديدا يقتضي من جميع البلدان استجابة فعالة. وقال إن وفده يرحب بإنجاز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ويتطلع إلى الانتهاء من بروتوكولاتها الثلاثة في الأسابيع المقبلة. وذكر أن التدابير التي تتخذها حكومته في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية تستند إلى الدراسات والوثائق التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وعن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وهي تعلق أهمية على تعزيز المساعدات التقنية الدولية لمكافحة الأنشطة الإجرامية على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى الصعيد الإقليمي، ما برحت البرازيل تشارك بنشاط في المناقشات المتعلقة بهذه القضايا في مختلف المنتديات، مثل المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٩، والذي وضع المشتركون فيه ضمن أولوياتهم اتخاذ إجراءات للتعاون في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والأنشطة الإجرامية ذات الصلة، وإعداد صكوك لمكافحة الفساد، والترويج بنشاط لتنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن المسألة، وزيادة التعاون بين حكوماتها.

٢٨ - وعلى الصعيد الوطني، قال إنه يجري دراسة مشروع قانون في الكونغرس الوطني يحظر بموجبه بيع جميع الأسلحة النارية، والذخائر في جميع أنحاء البلد فيما عدا للقوات المسلحة، ووكالات الأمن العام، وشركات الأمن الخاصة. وبدأ بالفعل نفاذ قانون مماثل في ولاية ريو دي جانيرو، وتقوم ولايات أخرى بحملات لنزع السلاح. ويقضي القانون الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٩٩ بإنفاذ البرنامج الاتحادي لتقديم المساعدة إلى الضحايا والشهود المعرضين للخطر، وكذلك إلى أقربائهم ورفقائهم وأطفالهم.

٢٩ - ومضى قائلا إن الطلب على المخدرات غير المشروعة وإنتاجها ما زالا يمثلان مشكلة ذات أبعاد عالمية، بالرغم من الجهود التي يجري بذلها على جميع الصعد للقضاء عليها. وذكر أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات هو المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للمنظمات الإجرامية الدولية، ويشكل تهديدا لكرامة الإنسان، وتترتب عليه تكلفة اجتماعية باهظة. وقال إن وفده يرحب بتنامي التوافق الدولي بشأن المبادئ التوجيهية والمبادئ العامة التي ينبغي أن توجه التعاون الدولي للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. والطريقة الوحيدة لوضع استراتيجيات فعالة في ذلك المجال هي أن تقبل جميع الدول مبدأ تقاسم المسؤولية وأن تتخذ نهجا متوازنا وشاملا تجاه جميع المشاكل المتصلة بالمخدرات. ويقتضي التعاون الدولي اتباع استراتيجية متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار جوانب المنع وإعادة التأهيل ومكافحة الأنشطة الإجرامية ذات الصلة. وما برحت البرازيل تشارك بنشاط في النقاش الدولي بشأن هذه المسألة ونفذت وأيدت عددا من المبادرات ترمي إلى تعزيز التعاون من أجل محاربة المخدرات غير المشروعة في سياق منطقة السلم والتعاون في

جنوب الأطلسي وفي إطار جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وفي إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، شاركت البرازيل في اجتماع عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ لمناقشة مشكلة المخدرات، وذلك علاوة على مشاركتها في الاجتماعات والمشاورات التي تجرى بانتظام بين وزراء العدل ومختلف الوكالات المعنية بمكافحة الجريمة. وفي الإعلان الختامي لاجتماع رؤساء دول أمريكا الجنوبية، الذي عقد في برازيليا في ٣١ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، شدد رؤساء الدول الـ ١٢ على أهمية دور منظمة الدول الأمريكية في محاربة المخدرات في نصف الكرة الغربي واتفقوا على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز التعاون في مجالات الاستخبارات وعمليات الشرطة ومراقبة الأنشطة الإجرامية ذات الصلة، بما في ذلك غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

٣٠ - واختتم كلمته بقوله إن الحكومة والكونغرس في البرازيل يقومان، على الصعيد الوطني، بتحديث التشريعات بصفة مستمرة من أجل التصدي بفعالية لآفة المخدرات من جميع جوانبها المعقدة، وتعديل الصكوك القانونية المحلية عند الاقتضاء لكي تعكس الالتزامات الدولية التي دخلت فيها البرازيل.

٣١ - **السيد مرا** (ميانمار): قال إن المخدرات تمثل مشكلة اجتماعية - اقتصادية كبرى في هذا العصر. وأضاف أن وفده يؤيد تماما إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، الذي يقرر في الفقرة ٩ منه مضاعفة الجهود لتنفيذ التزامات الدول الأعضاء بمكافحة مشكلة المخدرات في العالم، وتكثيف الجهود لمكافحة الجريمة عبر الوطنية بجميع أبعادها، بما فيها الاتجار بالبشر وتهريبهم وغسل الأموال.

٣٢ - ومضى قائلا إن ميانمار قد ورثت زراعة نبات الخشخاش من الإدارة الاستعمارية. ومنذ الاستقلال، بذلت الحكومات المتعاقبة جهودا مضنية للقضاء على مشكلة المخدرات، التي أوليت أولوية عليا. ومنذ استعادة السلم والاستقرار في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء البلد تقريبا، أصبحت ميانمار في موقف أفضل للاضطلاع بأنشطة مكافحة المخدرات في المناطق التي كان يتعذر في السابق القيام بذلك لأسباب أمنية. وتكمن الأسباب الجذرية للمشكلة في الجهل وغياب التنمية والفقر. لذلك فإن استراتيجية حكومته تقوم على تعزيز إنفاذ القانون والعمل على تخفيف حدة الفقر والتنمية المتكاملة للمناطق المعنية.

٣٣ - وأردف قائلا إن أنشطة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في مناطق زراعة الخشخاش تجري بمساعدة منظمات غير حكومية من الصين واليابان. وفي المنطقة الرئيسية لزراعة الخشخاش، وهي منطقة ''وا''، تجري زراعة القمح كمحصول بديل وتأمل الحكومة في إعلان المنطقة بوصفها منطقة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠٠٥. وقد أسفرت هذه الجهود عن انخفاض كبير في زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون وبدأت الحكومة في تنفيذ خطة للقضاء على زراعة المخدرات بحلول عام ٢٠١٥، بميزانية قدرها ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وذكر أن قيام بلد نام مثل ميانمار بالتصدي بمفرده لهذا التهديد العالمي يعد مطلبا عسيرا، وسيمكن الإسراع بتنفيذ الخطة إذا ما دعمت الجهود الوطنية وعززت بمساعدات وتعاون دوليين.

٣٤ - واستطرد قائلا إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قدم مبلغ ١٥,٥ مليون دولار لمشروع يهدف إلى تخفيض زراعة الخشخاش غير المشروعة باستخدام نهج مستدام بمشاركة المجتمع المحلي، لتقليص حجم الاقتصاد القائم على الأفيون والقضاء عليه نهائيا في نهاية المطاف في منطقتي وا وكوكانغ الشماليتين. ومن الممكن أن تساعد التنمية البديلة في القضاء على الاعتماد الاقتصادي على الخشخاش في المناطق النائية، إلا أن نقص الموارد قد

يعيق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن الاضطلاع بعمله.

٣٥ - واسترسل قائلا إن وفده يشعر بالتفاؤل إزاء الاختتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وأضاف أن إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة، الذي قدم إلى الجمعية العامة لكي تعتمده، يؤكد ضرورة الالتزام بمواجهة جميع أشكال الجريمة، بما في ذلك الجريمة عبر الوطنية، التي أصبحت، بفضل التقدم التكنولوجي وزيادة إمكانية تنقل الأشخاص ونقل الموارد عبر الحدود الوطنية، تتزايد تفشيا وتنوعا وتنظيما. وميانمار متيقظة دائمة لجميع أنواع الجريمة عبر الوطنية واتخذت تدابير للتصدي لها، كما يشهد على ذلك الاجتماع الذي عقد مؤخرا في يانغون لكبار المسؤولين عن مكافحة الجريمة عبر الوطنية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٣٦ - **السيد تيكين** (تركيا): قال إن الموقع الجغرافي لبلده يجعله بمثابة جسر بين الشرق والغرب، كما يجعله معرضا لعبور المخدرات خلال أراضيه. وقال إن وكالات إنفاذ القانون تعمل كل ما في وسعها لمحاربة آفة المخدرات التي تهدد الشباب كما تهدد السلم والأمن الدوليين. وينبغي إخضاع السلائف وأندريد الخليك، من بين مواد أخرى، لرقابة صارمة، كما تنص على ذلك الصكوك والوثائق الدولية ذات الصلة.

٣٧ - ومضى قائلا إن تركيا ما برحت لسنوات تبذل جهودا كبيرة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، مستخدمة في ذلك مواردها المتاحة، وهي تعلم أن ذلك النشاط يعد أحد أكبر مصادر الدخل غير المشروع الذي تستخدمه المنظمات الإرهابية لإيجاد أساس مالي متين لعمليات الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وذكر أن تركيا حققت في السنوات الأخيرة نتائج باهرة في القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال سن تشريعات جديدة وإنشاء هياكل تنفيذية لمكافحة الجريمة المنظمة المتصلة بالمخدرات وغسل الأموال المتأتية منها. وقد أدت العولمة الاقتصادية إلى تزايد صعوبة الكشف عن غسل الأموال والمعاقبة عليها، مما يدل على أهمية التعاون الدولي في زيادة فعالية التدابير المحلية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، ذكر أن تركيا طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية واستهلاكها والاتجار بها، وعقدت أيضا اتفاقات ثنائية مع ٤٦ بلدا بشأن التعاون لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة.

٣٨ - واستطرد قائلا إن تركيا وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قد بدآ مؤخرا مشروعا لإنشاء الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة في أنقرة، مع قيام الحكومة التركية بتوفير المكان. وتأمل الحكومة في أن يقدم البرنامج والبلدان المانحة مساهمات مكافئة للمساهمة التركية بغية كفالة أداء الأكاديمية لوظيفتها على نحو فعال.

٣٩ - واسترسل قائلا إن تركيا قد دعت دائما إلى تحسين تنسيق التعاون الدولي في منع الجريمة ومحاكمة المجرمين، بما في ذلك إنشاء نظام فعال للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجالي إنفاذ القانون وتقديم المساعدات القانونية في المسائل الجنائية. ومن شأن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتعجيل بإنجاز بروتوكولاتها أن يكون خطوة هامة في ذلك الاتجاه، شريطة أن تغطي تلك الصكوك جميع مظاهرها، بما في ذلك الإرهاب. وقد دعت تركيا إلى تضمين الاتفاقية إشارة واضحة للعلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. بيد أنه لم يمكن إقامة تلك الرابطة الواضحة في الاتفاقية، وسيتعين على الدول الأطراف أن تطبقها على أن يكون من المفهوم بوضوح أن أي شخص يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية ينبغي

ألا يكون بمنأى عن العدالة وألا يكون باستطاعة الإرهابيين الإفلات من العدالة بالتذرع بدوافع سياسية.

٤٠ - **السيد السويدي** (البحرين): قال إنه بالرغم من أن الإنسان يعرف الأضرار والآثار السلبية المترتبة على استعمال المخدرات، فإن الاتجار غير المشروع بها وإدمانها في ازدياد، ومما يشجع على ذلك وجود عصابات إجرامية دولية تحقق أرباحا طائلة من ورائها. ومن المضاعفات الاجتماعية لتعاطي المخدرات الحاجة إلى توجيه ثروات طائلة لمعالجة المشكلة وآثارها بدلا من تسخير تلك الثروات لتنمية المجتمع وتطوير القدرات البشرية.

٤١ - ومضى قائلا إن البحرين حرصت على بذل كل إمكانياتها وطاقتها لمكافحة هذه الآفة حتى لا تتفشى في المجتمع. فعلى الصعيد الداخلي، تستخدم الأجهزة الالكترونية الحديثة للكشف عن المخدرات في كافة نقاط الحدود البرية والبحرية والجوية؛ وتنظم دورات تدريبية بشأن كيفية التعرف على المهربين والأساليب المستخدمة في التهريب؛ وأنشئت وحدة خاصة بمستشفى الطب النفسي لعلاج مرضى الإدمان؛ وتجري توعية طلاب المدارس بمخاطر إدمان المخدرات ونشر الوعي الثقافي عبر الإذاعة والتليفزيون بغية الوصول إلى أكبر شريحة من أفراد المجتمع، وذلك عملا بمبدأ الوقاية خير من العلاج. وعلاوة على ذلك، تم تعديل قانون العقوبات برفع العقوبة إلى الإعدام أو السجن المؤبد لمروجي المخدرات؛ ويجري التحري عن مصادر أموال المشبوهين الذين أثروا فجأة وذلك للوقوف على مصدر أموالهم، كما يجري الضرب بشدة على أيدي العاملين في عملية غسل الأموال.

٤٢ - وأردف قائلا إن البحرين تقوم على الصعيد الإقليمي بتنسيق أنشطتها مع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وكذلك مع البلدان العربية عن طريق مجلس وزراء الداخلية العرب في جامعة الدول العربية. وعلى الصعيد الدولي، انضمت البحرين إلى كافة الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات.

٤٣ - واستطرد قائلا إن كل هذه الجهود، سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، قد ساعدت البحرين على الحد من المشكلة، لدرجة أصبحت معها لا تشكل هاجسا قويا يقض مضجع المجتمع. إلا أن مشكلة المخدرات لا تقتصر على بلد واحد أو مجتمع واحد، فهي مشكلة عالمية وجهود المجتمع الدولي مطلوبة للقضاء عليها. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في تطويقها عن طريق تقديم مساعدات مالية إلى الدول المنتجة للمخدرات لكي تتمكن من زراعة محاصيل بديلة وعن طريق المساعدة في تعزيز الاقتصادات الوطنية وإدماج المدمنين المتعافين من الإدمان في المجتمع بتوفير فرص عمل لهم تتيح لهم إمكانية المشاركة في عملية التنمية في بلدانهم.

٤٤ - **السيد إيمانيويل** (هايتي): قال إنه ليس بمقدور أي بلد أن يتصدى لمشكلة الاتجار بالمخدرات بمفرده، حيث أنها تمس وتهدد الجميع بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن ثم، فإنه يلزم القيام بعمل مشترك لمجابهتها. وقال إن هايتي تحتاج إلى تعاون ثنائي وإقليمي ودولي لكي تعوض افتقار موظفي مكافحة المخدرات فيها إلى الخبرة والتدريب، وافتقارها إلى أجهزة الكشف والمراقبة، وضعف مؤسساتها، ونقص الموارد. فآفة المخدرات تمثل مسؤولية عامة ومشتركة يلزم التصدي لها في إطار متعدد الأطراف. لذلك فإن وفده يؤيد النداء الذي وجهه الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأعضاء بتعزيز الوظائف الأساسية للوكالات المتخصصة في هذا الصدد.

٤٥ - ومضى قائلا إن حكومته تدرك جوانب القصور عندها والعقبات التي تواجهها ولذلك عقدت اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أنشئ

بموجبه فريق عامل لتصميم آلية تنسيقية ووضع خطة عمل. كما أبرم رئيس هايتي اتفاقا مع الولايات المتحدة الأمريكية يجوز بموجبه لوكلاء خفر السواحل وإدارة مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة دخول إقليم هايتي، بعد الحصول على الإذن اللازم، لاعتراض السفن التي يشتبه في حملها للمخدرات. وعلى الصعيد دون الإقليمي، واصلت هايتي العمل في إطار خطة عمل بربادوس لعام ١٩٩٦، لتوثيق التعاون وزيادة فعالية التنسيق.

٤٦ - وأردف قائلا إن حكومة هايتي شرعت في أيار/مايو ٢٠٠٠ في تنفيذ برنامج تجريبي لخفض الطلب على المخدرات وضع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وينطوي البرنامج على إجراء دراسة بين ٥ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس وأولاد الشوارع بشأن مدى إدمان المخدرات، وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين على علاج المدمنين من أولاد الشوارع. وفي هذا الصدد، من المقرر أن يقدم إلى البرلمان مشروعا قانونين بشأن مكافحة وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وبشأن غسل الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأعمال الإجرامية الخطيرة الأخرى.

٤٧ - واستطرد قائلا إن حكومته تشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية للجريمة المنظمة والعنف والإرهاب وإساءة استخدام السلطة. وإيمانا منها بأن رد الفعل ينبغي أن يكون مشتركا ومنسقا، فإنها ترحب باعتماد إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي يمثل إجراء مهما حقا في محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وذكر أن الجريمة ما برحت في ارتفاع في هايتي لبعض الوقت، مما اضطر الحكومة إلى أن تخصص لتشغيل الهياكل ذات الصلة موارد كان يمكن لولا ذلك أن تخصص للتنمية. ولا يمكن كفالة السلامة العامة ومنع الجريمة إلا عن طريق نظام عقابي فعال ونزيه وأخلاقي وجدير بالثقة. وأكد أن حكومته ستقوم لهذا السبب وبغية الوفاء بالالتزام الذي قطعته في المؤتمر العاشر، بالتصدي بقوة للإفلات من العقوبة، وهو العقبة الرئيسية أمام منع الجريمة.

٤٨ - واسترسل قائلا إنه يود أن يذكر في ذلك الصدد أن بعض أفراد الشرطة الوطنية في هايتي من ذوي الرتب الرفيعة قد حوكموا في جرائم قتل وأن الكثيرين منهم قد أدينوا بصرف النظر عن أقدميتهم أو رتبهم. كما تجري محاكمة المشتبه في تورطهم في المذبحة التي راح ضحيتها آلاف من الأشخاص في رابوتو في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وقت ذروة الانقلاب على أيدي جنود وأعضاء الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي. إلا أن مما يؤسف له أن بعض قادة المذبحة ومدبريها لم يقدموا إلى العدالة، ومما يدعو إلى الأسى أن سجلات الجيش السابق والجبهة الثورية، التي استولت عليها قوات الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، لم تعد على الإطلاق إلى نظام العدالة الهايتي. وتبرز محاكمة رابوتو مدى الحاجة إلى إعادة هذه الوثائق كاملة من أجل مصلحة العدالة ومنع الجريمة.

٤٩ - **السيد بيلينغا - إيبوتو** (جمهورية الكاميرون): قال إن الاتجار بالمخدرات تترتب عليه آثار اجتماعية - اقتصادية خطيرة بالنسبة للأسرة والصحة العامة والمجتمع؛ ويشجع الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ ويعرض سلام الدول وأمنها واستقرارها للخطر؛ ويضعف المؤسسات السياسية ويهدد رخاء المجتمعات ومستقبلها. وهو مشكلة معقدة، ويلزم أن يكون هناك تعاون دولي وثيق ومستمر لحلها، وبخاصة في أفريقيا.

٥٠ - ومضى قائلا إن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين أكد من جديد وأبرز الدور السلبي للحصائل غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات، التي يترتب عليها، في جملة أمور، تدعيم الاتجاهات المتنوعة

للجريمة في المناطق الرئيسية من العالم، وهي، الفساد والجريمة المنظمة وغسل الأموال والاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال والمهاجرين.

٥١ - وأردف قائلا إن العولمة قد يسرت بصورة هائلة الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والجريمة عبر الوطنية، وإن حكومته ترحب بالتفاوض بشأن بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة. كما ترحب بمبادرة منتدى الأمم المتحدة للمناطق البحرية للحصول على التزام المجتمع الدولي بصياغة قواعد معترف بها عالميا لمكافحة غسل الأموال وتزويد المحاكم بالمساعدة التقنية اللازمة لتطبيق تلك القواعد.

٥٢ - واستطرد قائلا إن حكومته تعتقد أن الوقاية خير من العلاج وتؤكد على الوقاية في استراتيجيتها لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة. كما تقوم حكومته، وفاء بالتزاماتها الدولية، بتكييف تشريعاتها بصورة منهجية لكي تتمكن من التصدي بفعالية لمشاكل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، وغسل الأموال. إلا أنها لكي يتسنى لها تحقيق أهدافها في ذلك المجال، سيتعين عليها أن تعضد جهودها بالتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. فعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تواصل الحكومة الإسهام بصورة فعالة في تعزيز التعاون، سواء في المجال الاقتصادي أو في مجال صون السلم والاستقرار والأمن. وأحد الأمثلة على ذلك هو مشاركتها النشطة في أعمال لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا؛ وهي تود في هذا الصدد أن تعرب عن امتنانها للأمم المتحدة لمساهمتها في إنشاء ذلك الهيكل.

٥٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء مكتب جديد لتنسيق أعمال مكافحة المخدرات في الجنوب الأفريقي وتعزيز المكتبين القائمين في غرب وشمال أفريقيا. وهو يتطلع إلى إنشاء مركز أفريقي للأسلحة النارية في إطار المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وعلاوة على ذلك، فإنه بغية منع انتشار المشاكل قيد النظر في وسط أفريقيا، فإن وفده يعتقد بأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يبحث إمكانية إنشاء مكتب لتنسيق وتكثيف الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال.

٥٤ - **السيدة قاسم** (بروني دار السلام): قالت إن بلدها قد أخذ يدرك بصورة متزايدة الخطر الناجم عن إساءة استعمال المخدرات في المجتمعات التقليدية الصغيرة التي تعد فيها تنمية الموارد البشرية والاستقرار الاجتماعي أمورا حيوية للمستقبل. وقالت إن التقارير التي تصل من البلدان الأخرى بشأن آثار إساءة استعمال المخدرات على الصحة البدنية والعقلية، وبخاصة بين الشباب وحتى بين الأطفال، وارتباطها بالأنشطة الإجرامية، تبعث على القلق البالغ ونبهت السلطات في بروني دار السلام إلى الحاجة إلى اليقظة والحيطة والتثقيف والتعاون مع جيرانها.

٥٥ - وأردفت قائلة إن العولمة، وبخاصة تكنولوجيا الاتصال الحديثة، قد أعطت المشكلة بعدا جديدا وأكثر مدعاة للقلق. فبالرغم من أن العولمة تفتح فرصا عديدة، فإنها أيضا تيسر الاتجار بالمخدرات. ومن البديهي أن وجود نقاط عبور هو أمر يبعث على القلق البالغ لحكومتها، التي يسرها أنه يجري بذل جهود على الصعيدين الإقليمي والدولي للتصدي لتلك المسألة، حيث لا يمكن لأي بلد أن يتعامل معها بمفرده.

٥٦ - ومضت قائلة إن بلدها يقوم أيضا بتكثيف جهوده الوطنية، حيث تتكاتف المنظمات الحكومية وغير الحكومية معا في الاضطلاع بأنشطة مكافحة المخدرات. وفي الوقت ذاته، فإنه يقدم ما في استطاعته من عون على الصعيدين

الإقليمي والدولي وسيواصل القيام بدور كامل ومسؤول في التعاون العالمي اللازم للتصدي للمشكلة.

٥٧ - **السيد ردي** (الهند): قال إن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يترجم إلى إجراءات عملية الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في مؤتمر قمة الألفية بشأن مشكلة المخدرات العالمية والجريمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، ذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين كان مبادرة مهمة. وأضاف أن الإعلان الذي اعتمده المؤتمر يحث الدول الأعضاء على أن تتخذ تدابير فعالة وحاسمة وعاجلة لمنع ومكافحة الأنشطة الإجرامية التي يقصد من ورائها دعم الإرهاب وأن تفعل كل ما في وسعها لتشجيع التقيد الشامل بالصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب. وأعرب عن أمل وفده في أن يكون الإعلان، بعد أن تعتمده الجمعية العامة، دليلا للتعاون الدولي من أجل مكافحة الجريمة عبر الوطنية والإرهاب.

٥٨ - ومضى قائلا إن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدات لبناء قدرتها على التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها. وأشار في هذا الصدد إلى أن مركز منع الجريمة الدولية قد اضطلع بمشاريع للتعاون التقني في سبعة بلدان ويقوم حاليا بأنشطة مرضية؛ ومع ذلك، فإن البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر يحتاج إلى مزيد من الدعم. وذكر أن البيان الوزاري المشترك الصادر عن الحلقة الدراسية الوزارية لآسيا والمحيط الهادئ المعنية ببناء القدرات من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي عقدت في بانكوك في آذار/مارس ٢٠٠٠، يشير إلى توفر الإرادة السياسية والتصميم لدى دول المنطقة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، بوسائل من بينها تعزيز التعاون الإقليمي.

٥٩ - وأردف قائلا إن وفده يلاحظ مع الارتياح أن اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية قد انتهت من وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية في أقل من سنتين؛ وأنه يتوقع أن يكون العمل الجاري بالفعل لإعداد بروتوكولات الاتفاقية مثمرا أيضا. وأضاف أن اللجنة المخصصة قامت، استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٤، بعرض وجهة نظرها بشأن استصواب إعداد صك دولي لمكافحة الفساد. وبغية وضع ذلك الصك، فإن وفده يحث على إجراء مشاورات حكومية دولية على أوسع نطاق ممكن، تأخذ في الاعتبار النظم القضائية المحلية والارتباطات الخارجية، ولا سيما فيما يتعلق بغسل الأموال.

٦٠ - واستطرد قائلا إن الدول الأعضاء اتفقت، في جملة أمور، في الإعلان السياسي التاريخي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (A/RES/S-20/2)، على جدول زمني للإجراءات التي يلزم اتخاذها بغية تحقيق الأهداف المحددة لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨. كما رحبت بالنهج الشامل الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل القضاء على المحاصيل غير المشروعة، وأعلنت التزامها بالعمل بصورة وثيقة مع البرنامج لوضع استراتيجيات تستهدف القضاء على زراعات الكوكا والقنب وخشخاش الأفيون غير المشروعة أو تخفيضها بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٠٨. وبالرغم من أن معظم البلدان تتحرك بثبات نحو تحقيق هذه الأهداف الهامة، فإن أفغانستان، في ظل حكومة طالبان، تواصل بتحد إنتاج ٧٥ في المائة من الناتج العالمي من المخدرات. وليس من المستغرب أن أفغانستان لا تستطيع التغلب على اعتمادها على عائدات المخدرات، بالنظر إلى العلاقة الوثيقة الطبيعية بين الاتجار بالمخدرات والايديولوجية المنبوذة التي تتبناها والتي تقوم على الحرب والإرهاب، والتي أسهمت بصورة مباشرة في التطهير العرقي والمذهبي الذي يجري في ذلك البلد. ومع ذلك، فإن إرهاب طالبان لا يقتصر على

الأفغانيين. فالإرهابيون الذين يدربهم طالبان يعيثون فسادا أيضا خارج حدود أفغانستان. وقد أصبحت حركة طالبان بالفعل زعيمة العالم في تصدير المخدرات والإرهابيين ومن المستبعد تماما أن يقل الخطر الذي تشكله أنشطتها ما لم يسحب مناصروها دعمهم الايديولوجي والمالي ويكفون عن تزويدهم بالأسلحة.

٦١ - واسترسل قائلا إن قرب الهند من مناطق إنتاج المخدرات غير المشروعة الرئيسية يعرضها، من ناحية، إلى خطر إساءة استعمال المخدرات، ومن الناحية الأخرى، لخطر تهريب المخدرات والإرهاب على النطاق الدولي. ولمواجهة هذه التحديات، قررت الهند اعتماد تدابير احترازية محلية وتعزيز التعاون الدولي الذي يتمحور حول منظمات الأمم المتحدة.

٦٢ - ومضى قائلا إن التقديرات الحالية تشير إلى وجود أكثر من ٣ ملايين شخص يتعاطون المخدرات في الهند، حيث تحول الاتجاه فيما يتعلق بإساءة استعمال المخدرات من الأفيون والقنب إلى الهيروين، ثم مؤخرا جدا، إلى المخدرات التركيبية. وهذه المخدرات الجديدة، والاتجاه نحو بدء تعاطي المخدرات في سن أصغر فأصغر، يشكل تحديا جديدا للمسؤولين عن توفير الخدمات ورسم السياسات. وذكر أن نحو ٤٥ في المائة من سكان الهند دون سن ١٩، ولذلك فإن برامج تخفيض الطلب يجري توجيهها إلى هذه الشريحة المعرضة بصفة خاصة، مع ضمان إمكانية وصول الأطفال والشباب، وبخاصة في الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، إلى برامج المنع والعلاج وإعادة التأهيل.

٦٣ - وأضاف قائلا إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهند قد بدآ في تنفيذ مشروعين لفترة أولية قدرها ثلاث سنوات. ومن المفترض أن يسهم البرنامج بمبلغ ٥,٦ ملايين دولار والهند بمبلغ ١٥,٣ مليون دولار. وبالرغم من أن التزام الهند ماليا مضمون، حيث صرف مبلغ ٣,٦٩ من ملايين الدورات بالفعل، توجد بعض الشكوك فيما يتعلق بالتزام البرنامج. واختتم كلمته بقوله إن وفده على ثقة من أن ذلك الشك سينقشع عما قريب.

٦٤ - **السيدة كيسلينغر** (فنزويلا): أيدت البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا باسم مجموعة ريو، وأعربت عن ارتياحها إزاء إنجاز العمل المتعلق بوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وشددت في الوقت ذاته على ضرورة تعزيز التعاون التقني والاقتصادي لضمان تنفيذها. وفي هذا الصدد، قالت إنه تم تقديم مشروع قانون لمكافحة الجريمة المنظمة إلى الجمعية الوطنية في فنزويلا لدراسته وإقراره.

٦٥ - واستطردت قائلة إن وفدها قد أحاط علما بتوصيات اللجنة المخصصة لوضع صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد، الواردة في الفقرة ١٨ من تقرير الأمين العام (A/55/119)، وبخاصة الحاجة إلى أن يكون ذلك الصك مستقلا عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقالت إنها تتفق على أن صلاحيات ذلك الصك ونطاقه ينبغي أن تستند إلى تحليل دقيق لجميع الصكوك والتوصيات الدولية ذات الصلة. وذكرت أن فنزويلا تؤكد من جديد دعمها للجهود الرامية إلى وضع ذلك الصك القانوني ومستعدة لأن تشاطر بالخبرة التي اكتسبتها في المفاوضات المتعلقة باتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

٦٦ - ومضت قائلة إن فنزويلا قد ركزت استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بالمخدرات لا على مراقبة الاتجار بالمخدرات واعتراض ومحاكمة تجار المخدرات فحسب، بل أيضا على الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي والتحقيق ومراقبة مشروعية رأس المال وتسويق السلائف الكيميائية.

٦٧ - وعلى النطاق الدولي، قالت إنها تعتقد أن مشكلة المخدرات العالمية تتطلب اتباع نهج عالمي ومتوازن، مثل اتخاذ إجراءات متضافرة تستند إلى مبادئ المساواة والمعاملة بالمثل وتقاسم المسؤولية واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وإقامة روابط بين البعد السياسي والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في إطار تعاون فعال.

٦٨ - **السيدة نيويل** (أمينة اللجنة): أشارت إلى البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بشأن عنوان المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، فقالت إنه بالرغم من الفتوى التي صدرت في عام ١٩٩٢ بأنه ليس من الضروري أن يتضمن العنوان عبارة ''الأمم المتحدة'' حيث أنها لا ترد في النظام الأساسي الذي اعتمدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإنها تظهر في عناوين قرارات الجمعية العامة وليس هناك ما يدعو إلى عدم إدراجها في كل مرة. لذلك سيتم تصحيح عنوان المعهد في تقرير الأمين العام (A/55/156) وسيرد على ذلك النحو في جميع الوثائق في المستقبل.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/١٥.